أويل برايس: أسعار النفط الخام تضغط على ميزانية السعودية

نبأ – مع تذبذب أسواق النفط واستمرار الضغوط على الأسعار، يواجه الاقتصاد السعودي ضغوطًا في الميزانية التي تعاني من عجزًا متزايدًا وهو ما يطرح تساؤلات جادّة حول استدامة تنفيذ مشاريع رؤية 2030، والتي أطلقت بذريعة تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

في ظل استمرار سعر برميل النفط قرابة 65 دولار أي دون المستوى المطلوب، ترى الكاتبة إيرينا سلاف في موقع com.OilPrice أن المملكة قد تجد نفسها مضطرة إلى إبطاء تنفيذ الخطة، وربما تمديد جدولها الزمني إلى "رؤية 2040" أو حتى "رؤية 2050".

تحتاج السعودية إلى سعر لا يقل عن 96.20 دولارًا للبرميل لتحقيق التوازن المالي، في وقت يتراوح فيه السعر حاليًا حول 60 دولارًا. يأتي ذلك فيما تتحمل الرياض العبء الأكبر من تخفيضات أوبك+، وتنتج 9.8 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى لها منذ 2011، مما يضاعف من تحديات الإيرادات.

الجدير بالذكر أنّ السُلطات أصدرَت تعليمات لـــ"أرامكو"، بزيادة كمية الإنتاج في يناير 2024، وسطَ عجز واقتراض صندوق الثروة السيادي، وغرَقه في مشاريع مِن دون جدوى اقتصادية، وسط تصريحات المسؤولين السعوديين بالتخلي عن النفط.

ولكن التراجع الاقتصادي يبرز بشكل فاقع مؤخرًا، وفضح مزاعم السلطة بتنويع الاقتصاد إذ انعكست نتائج أرامكو بداية أبريل الحالي بفقدها 340 مليار ريال من قيمتها السوقية على الميزانية العامة، واتضح أن الحكومة لم تتمكن بعد من التخلي ولو جزئيًا عن الخام في اقتصادها.